جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الفلسفة مقياس مصادر فلسفية

الأستاذ: بوراس يوسف

المحاضرة الرابعة: كتاب السياسة لأرسطو (تابع)

رابعا: نظرته للطبيعة الإنسانية: يرى أرسطو أن الإنسان كائن مدني بالأساس، بل يعتبر أن وجود الاجتماع الإنساني سابق عن وجود الفرد، ولذلك فهو يجعل من الاستحالة أن يحيى الإنسان بمفرده بعيدا عن الجماعة أو المدنية إذ يقول: "ومن لا يستطيع الائتلاف، أو ليس بحاجة إلى شيء لاكتفائه بذاته، لا يمت إلى الدولة. وهو وحش أو إله " . ولذلك فلا يمكن لهذه الطبيعة البشرية أن تعبر عن نفسها بشكل كامل إلا في المدينة، وهي طبيعة أخلاقية، كون الإنسان الوحيد الذي لديه الشعور بالخير والشر، والعدل والظلم، والمفاهيم الأخلاقية الأخرى، ومن مثل هذه المشاعر انبثقت الأسرة ثم المدينة .

خامسا: طبيعة الدولة وتحقيق الكمال الإنساني: يختلف منظور أرسطو للسياسة عن ما ذهب إليه أفلاطون، فبينما يتجه الأخير توجها معياريا مثاليا يطبعه ما يجب أن تكون عليه الأمور في السياسة، يتجه أرسطو توجها واقعيا وصفيا ينظر فيه إلى ما هو كائن بالفعل. كما يختلف عنه في نظرته لعلاقة الفرد بالدولة، فبينما يذيب أفلاطون هذا الفرد ويجعله أداة لخدمتها، يعيد أرسطو للفرد استقلاله ويضعه تحت حمايتها. كما اختلف عنه في طبيعة نظام هذه المدينة، إذ جعله أفلاطون صارما سرمديا، جعله أرسطو لينا يتشكل حسب مقتضيات الزمان والمكان.

ولدراسة الدولة وتدبير شؤونها وجد علم السياسة الذي يعرفه بأنه "من الأمور المبينة أن علما واحدا ينظر في ماهية السياسة الفضلى، وفي صفاتها المثلى لتحقيق ما يناط بها من أمان، إذا لم يعق عائق غريب، وفي ماهية السياسة التي تلائم كلا من الدول"[1]، ويرى أرسطو أن علم السياسة هو أكمل العلوم "بما أن الغاية من كل علم وفن هي خير ما، فالغاية في أسمى العلوم والفنون كلها هي أعظم خير وأقصاه، وأسمى العلوم والفنون هي السياسة"[2] وعلم الأخلاق خادم للسياسة، وهذا على عكس أفلاطون الذي يجعل علم السياسة خادما للأخلاق، يقول: "الأخلاق والإحساسات الطيبة هي التمهيد الضروري لأي كان يريد أن يدرس دراسة منتجة مبادئ الفضيلة والعدل، وبالجملة مبادئ السياسة"[3].

وينطلق أرسطو في دراسته للدولة من فكرة أنها من حيث هي جماعة بشرية فهي نظام طبيعي، وليست صناعة إنسانية كما يرى ذلك السفسطائيون، فالدولة إذا طبيعية[4]. وهي بذلك

---

[1] أرسطو، السياسات، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، لبنان، بد ط، 1975، ص179.

[2] المصدر نفسه، ص150.

[3] المصدر نفسه، ص180.

[4] إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر، ط1، 2001.ص74.

الحاضنة التي يجد الفرد فيها حاجاته، حيث لا يمكن للفرد أن يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل أو المجموع، ومن هنا تأتي أسبقية الدولة على الفرد، إذ يرتبط وجوده بها، دون أن ترتبط هي به[5].

ووظيفة الدولة الأساسية أن تحقق للفرد الفضيلة والعدل الذين هما الغاية الأسمى للدولة، فالدولة فضلا عن ما توفره لأفرادها من تلبية لحاجياتهم المادية والمعيشية، فإنها توفر لهم السعادة والفضيلة واللتين هما المقصد الأساسي من وجودها، يقول أرسطو: "الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها فحسب، بل سعادتهم وفضيلتهم"[6].

والدولة سبقت في وجودها بتجمعين بشريين هما الأسرة والقرية، حيث أن الأسرة هي نواة الجماعة، تكفي نفسها مؤقتا لتأمين حاجاتها اليومية. فإذا أرادت أن تحقق حاجات أخرى ارتبطت بأسر أخرى فتشكل القرية، فإذا تشعبت حاجات القرية تبادلت المنافع مع قرى أخرى، ومن هذا تنشأ الدولة.

لكن الدولة رغم هذه الأسبقية الواقعية للتجمعين الآخرين عليها إلا أنه من حيث الغاية من وجود كل تجمع بشري تسبق هذين التجمعين، حيث يتحقق فيها الكمال الإنساني الذي هو غاية أي تجمع، كما أن الكل أشرف من أجزائه، كما أن الغاية أشرف من وسائلها، حيث تعتبر الأسرة والقبيلة جزء من الدولة والوسيلة في الوصول إليها، يقول: لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء ما دام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء"[7].

سادسا: سمات الدولة المثلى: ينطلق أرسطو في بيان مفهوم الدولة المثالية من معيار السعادة، فهي التي تحقق هذا المبدأ، فيكون صلاحها بصلاح دستورها أو نظامها السياسي ـــــ حيث يجعلهما أرسطو مترادفين ـــــ . وأما حديثه عن تحديد طبيعة الدولة المثلى فيأتي من حديثه عن الدول في الواقع. ووفق تعريفات أرسطو فالدساتير أو الحكومات متنوعة جدا، ولكن بالنسبة له، يوجد معيارا عاما يتكون من عنصرين أساسيين يميز بين هذه الدول:

1- عدد الحكام: إذ تتحدد طبيعة الدولة حسب عدد الحكام، فإما فرد، وإما قلة، وإما مجموعة كبيرة متكونة من مجموع المواطنين. فتنطبق الحالة الأولى على النظام الملكي لأنه يحكمه شخص واحد "بما أن الدستور والحكومة يشيران إلى نفس الشيء وأن الحكومة هي السلطة صاحبة السيادة في المدن، ينبغي على الاطلاق هذه السيادة هي إما فرد واحد، أو جماعة صغيرة أو مجموع المواطنين".

2- البحث عن المصلحة العامة: فعند أرسطو لا بد من التمييز بين الدساتير التي هي صحيحة والدساتير أو الأنظمة الناقصة حيث يكون المعيار في هذ التمييز هو مراعاة المصلحة العامة

---

[5] أرسطو، السياسات، المصدر السابق، ص180.

[6] إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية ، المرجع السابق، ص52.

[7] إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص55.

بالنسبة للصحيحة، والمصلحة الخاصة أو المصلحة المتجهة لفئة قليلة بالنسبة للناقصة، فبالنسبة للدساتير الصحيحة "هذا يعني الدساتير التي تبحث فيها الحكومات عن تحقيق المصلحة العامة - والدساتير الناقصة - والتي تتصف بممارسة السلطة من أجل تحقيق مصالح مجموعة صغيرة"[8].

سابعا: شكلي الدول وأنواعها: بناء على هاتين الخاصيتين اللتين تضعان معيار النقاء والفساد في الدول يمكن بيان أنواع الدول التي يمكن اعتبارها نقية، وأنواع الدول التي تعتبر فاسدة.

أ:الأشكال النقية: (الصافية) وتتمثل فيما يلي.

1- الملكية: الحكومة التي يديرها فرد واحد، حيث يهدف لتحقيق المصالح العامة، "ولقد اعتدنا أن ندعو حكما ملكيا ذلك الحكم الفردي الذي ينظر إلى المصلحة العامة"[9]، ويكون هذا النظام فاضلا لحب رعاياه وتفضله عليهم.

2- الأرستقراطية: وهي حكومة بعض الأفراد، أو الأعيان، وفيها نجد قبولا إما لأن الأفضل هم في السلطة، أو لأن سلطتهم تهدف إلى تحقيق أكبر نفع ممكن للمدينة ولأعضائها، "وأن ندعو حكم أعيان ذلك الحكم الذي تتولاه أقلية تتجاوز الفرد إما لأن الأعيان يتسلمون مقاليد السلطة في ذلك الحكم، وإما لأن الأقلية تسعى إلى ما هو الأصلح للدولة وللمشتركين في مصلحة الدولة"[10].

3. الديمقراطية: ويطلق عليه إسم الأحكام السياسية المشتركة، ويعني حكم الأغلبية من الشعب وهم الفقراء وتكون خيرة عندما تكون: الأغلبية في المدينة تحكم من أجل المنفعة العامة، "ولكن عندما يحكم الجمهور ويهدف إلى المصلحة العامة، يطلق على الحكم إسم الأحكام السياسية المشتركة"[11].

ب: الأشكال الفاسدة: إلى جانب هذه التصنيفات "النقية" نجد عند أرسطو التصنيفات التي يسميها (الفاسدة)، وهي تقوم على دساتير يعود الحكم فيها لمجموعة تتصرف وفق مصالحها الخاصة مع تقديم ملاحظة وهي أن هذه الأشكال تحولت عن الأنظمة أو الدساتير النقية، وهي نقطة نقص يسجلها على هذه الأنظمة النقية:

1- الطغيان: وهو الشكل الفاسد للملكية ويتصف بممارسة السلطة من قبل شخص ولمصالحه الشخصية، وهو مفروض على الشعب. يقول أرسطو: "إن الطغيان على ما قيل حكم فردي سيدي فرض على المجتمع المدني"[12] إن حكومة الطاغية هي على الخصوص ضد الملكية الحقة، فالطاغية لا يسعى إلا لمصلحته الخاصة، وما هذا كاف ليوضح خير توضيح ممكن أن هذه الحكومة هي أقبح جميع الحكومات.

---

[8] صلاح علي نيّوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، بد جامعة، بد تاريخ، ص42.

[9] أرسطو، السياسات، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، المصدر السابق، ص135.

[10] المصدر نفسه، ص135.

[11] المصدر نفسه، ص135.

[12] أرسطو، السياسات، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، المصدر السابق، ص136.

2- الأوليغرشية: ويطلق عليها حكومة الأقلية، وهي تشويه للأرستقراطية، حيث حكومة يترأسها الأغنياء الذين يعملون لمصلحتهم، يقول أرسطو: "ويقوم حكم الأقلية عندما يتقلد زمام السياسة أصحاب الثروات"[13] فتنفلت الحكومة من يد الطبقة الأرستقراطية إلى الأقلية أصحاب الأموال بفساد الرؤساء الذين يقتسمون بينهم الثروة العامة ضد كل عدل.

3- الديماغوجية: وهي الشكل الفاسد "للديمقراطية"، حيث توجد حكومة فيها أكبر عدد ممكن من الشعب، ولكن تمارس سلطتها لمصلحة الفقراء والذين هم أكثر عددا وليس للمصلحة العامة كما هو الحالة في الحكومة الشعبية، يقول أرسطو: "والحكم الشعبي هو لمصلحة المعسرين"[14].

[13] المصدر نفسه، ص136.
[14] المصدر نفسه، ص136.